

تراث العرب

مجلة فصلية محكمة تصدر عن اتحاد الكتاب العربي

العدد: (89) - (محرم) - 1424هـ = آذار (مارس) 2003 - السنة الثالثة والعشرون

رئيس التحرير

د. محمود الريداوي



المدير المسؤول

د. علي عقلة عرسان

أمينة التحرير
جمانة طه

هيئة التحرير

د. وهبة الزحيلي

محمود فاخوري

د. علي أبو زيد

د. محمد زهير البابا

رهف حميدان

العنوان: ٣٢٣٥ - بيت رقم: ٣٢٣٤ - شارع: نسق - قصرين - سوريا
الإتحاد للكتاب العربي، مطبعة التراث العربي، دمشق - مكتب:

E-mail: unecriv@netsy.
aru@netsy

موقع اتحاد الكتاب العربي على شبكة الانترنت:
www.awu-dam.org

شروط النشر

- 1- أن تكون البحث تراثية، أو تصب في باب التراث.
- 2- أن تكون جديدة، ولم تنشر من قبل وليس مسئلة من كتاب متاور.
- 3- التقادم يعنيه علمي دقيق، والتزام الموضوعية، والتوثيق والتحريج، وتحقيق السلامة اللغوية.
- 4- أن يكتب بخط واضح، وبفضل أن تكون مطبوعة بوعي وحده واحد من الورقة.
- 5- لا تزيد على ثلاثين صفحة.
- 6- أن تراعي علامات الترقيم.
- 7- توضع العوائض في أعلى الصفحة، ويلتزم فيها المنهج العربي، أي يكتب اسم الكتاب، فالمؤلف، فالمحقق، فالخواص، والصفحة.
- 8- يثبت في آخر البحث فهرس المصادر والمراجع وفي ترتيبه حروف الهجاء لأسماء الكتب، مثل: (اطفال فحرن الشعرا، ابن سالم - تج. محمود شاكر - القاهرة - مط. المدى - ج 3، 1974).
- 9- يقدم للبحث بملخص عنه في بضة لصطر، ويرفق بالملخص عن سيرة المؤلف وعنوانه.
- 10- يمكن لنشر المجلة تصويمات تراثية متحفية، إذا استوفى للنص شروط النجاح.
- 11- تخضع الأبحاث المرسلة للتحكيم العلمي.
- 12- لا تعاد الأبحاث إلى أصحابها، ويفرون بقبول نشرها، أو الاعتذر إليهم.
- 13- الأبحاث والمقالات التي تنشر تغير عن آراء كتابها، ولا تغير بالضرورة عن رأي المجلة أو الإعداد.
- 14- ترتيب البحث داخل العدد يخضع لاعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الكاتب.

□□□

الاشتراك السنوي

داخلي القطر للأفراد	: 150 ل.س
في الأقطار العربية للأفراد	: 300 ل.س أو (15) دولاراً أميركيّاً
خارج الوطن العربي للأفراد	: 450 ل.س أو (20) دولاراً أميركيّاً
الدوائر الرسمية داخلي القطر	: 300 ل.س
الدوائر الرسمية في الوطن العربي	: 500 ل.س أو (25) دولاراً أميركيّاً
الدوائر الرسمية خارج الوطن العربي	: 650 ل.س أو (40) دولاراً أميركيّاً
أعضاء اتحاد الكتاب	: 75 ل.س

■ الاشتراك يرسل حواله مرددة أو شيكًا يدفع ثمنه إلى مجلة التراث العربي ■

المحتوى:

ص

- التقديم: إطلالة على التراث بميون الواقع رئيس التحرير 7
- التعالق النصي في لحظات الخطاب الشعري د. يوسف إسماعيل 11
- نظارات في شعر كمال الدين بن العدين محمد كمال 34
- المكونات المكربة والوجودانية لقصيدة ابن القبيح الحسيني في الفناه والمعنى د. راب سكر 45
- قراءة نقدية في حجازيات الشريف الرضي نادر عبد الكريم حقاني 54
- الترسل الفني في العصر العباسي الأول قحطان صالح الفلاح 81
- الإنسان عند الجاحظ د. مختار قطش 105
- الفكر الأخلاقي عند أبي حيyan التوحيدى د. محمد فوزي الجبر 122
- بلاغة الكتابة المشهدية: نحو رؤية جديدة للبلاغة العربية د. حبيب مونسي 148
- التنازع أو الإعمال في النحو العربي: قراءة معاصرة د. شوقي المعري 164
- أثر حروف المعاني في تعدد المعنى د. عرابي أحمد 190
- الاقناع: النسج الأمثل للتواصل وال الحوار د. آمنة بعلبي 205
- الكتابة العربية وفن الشعر في ما وراء النهر د. شاه رستم شاه موساروف 235
- طبيب وكتاب زهير حميدان 243
- الجائزة العربية في تحقيق التراث/كتاب من التراث الأرقم الزعبي 249
- أخبار التراث أمينة التحرير 253

□□

التنازع أو الإعمال في النحو العربي

قراءة معاصرة

د. شوقي المعربي^(١)

أقدمت على الكتابة في بحث التنازع لأسباب أهمها:

- ١- أن حجم البحث في المصادر والمراجع صغير، لكن الآراء النحوية المختلفة كثيرة.
 - ٢- أن إعراب الكلمات التي فيها تنازع يكاد ينحصر في أساليب قليلة وشواهد كثيرة لكنها تدور في عدد محدد من الآراء فيها خلاف.
 - ٣- أن كل من طرق هذا البحث، ولا سيما المحدثون، قالوا: إن هذا البحث فيه من الاضطراب والتعقيد ما لا يوجد في غيره!!
فأحببت أن أقف على هذا لأحكم على صحة هذا أو خطئته، والوصول إلى حكم عليه.
 - ٤- أن شواهد كثيرة مررت معها في خلال التدريس يمكن أن تنسب إلى التنازع لكنها لم تذكر في البحث عند العودة إلى المظان.
- وكنت أتوقع أن ما سأكتبه لا يتدنى الصفحات القليلة، لكن ما إن خضت غمار البحث حتى وجدتني أمام أشياء أعرفها ظننت يوماً- أنها هي البحث كله، وأمام أشياء أخرى كانت متممة لكن فيها من التكلف ما لا يقدم زيادة على بحث التنازع مفيدة، خلا بعض الآراء والأفكار التي لم تكن قاطعة باتة بل جائزة، وكانت أبحث عن أحكام أخرى وجدتها في عدد من الشواهد الشعرية لكنني لم

(١) أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية - جامعة دمشق -

أجدها في مصدر، وهي تدور في فلك هذا البحث، وهذا ما جعلني أحقق في هذا الجانب للثبات مما كنت أبحث عنه وأفكّر فيه استناداً إلى تلك الشواهد. وقد وصلت إلى نتائج أظن أنها صحيحة، ويمكن أن أعدّها قراءة جديدة لهذا البحث، وكان أن دفعني البحث إلى تحديد فقراته في عنوانين وجدت أنها تساعد في فهم البحث، وحاولت -جاهاً- تتبع هذا البحث بدءاً من كتاب سيبويه ومروراً بأشهر المصادر النحوية ووصولاً إلى خزانة الأدب للبغدادي الذي تختتم به -عادة- مصادر النحو واللغة، وتجاوزت هذه المصادر إلى مراجع حديثة لبعض المعاصرین ولا سيما النحو الوافي لعباس حسن الذي يعده من أفضل كتب المعاصرين إن لم يكن أفضليها وأشملها، وقصدت إلى هذا -الوصول إلى المحدثين-. علّني أجده غير ما قرأت عند القدماء، أو علّني أجده إجابات عن أسئلة كنت قد طرحتها على نفسي في هذا البحث لكن لم يسعفي كتاب ولم أجده ما كنت أبحث عنه، فلا عباس حسن أسعفي وهو الذي لخص آراء القدماء ووصل إلى نتائج هي تلخيص وتحديد، ولا الدكتور شوقي ضيف الذي له باع في تجديد النحو، ولا الشيخ مصطفى الغلاياني في "جامع الدروس العربية" ولم أجده عند المحدثين إلا عبارة أن هذا البحث فيه من الاضطراب والتعقيد ما ليس في بحث آخر، وقد يكون هذا الحكم وجهة نظر خاصة كما كانت النتائج التي وصل إليها البحث، وأنترك للقارئ المطلع الحكم على ما وصلت إليه والذي أعدّ قراءة جديدة أو معاصرة لبحث التنازع. والحكم على الإضافات الجديدة التي وجدت أنها تصب في البحث. وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم قسمين، الأول ما هو ثابت لا خلافاً حقيقياً فيه والثاني يمكن أن يسمى إضافات جديدة فيها تعقيبات وآراء خاصة.

الفصل الأول

تعريف وحدود:

لم يذكر سيبويه التنازع باسمه، قال "هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك"^(١).
وكذا المبرد إذ قال: "هذا باب من إعمال الأول والثاني وما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر"^(٢).

وكان قد أشار إلى هذا، وعرض لعدد من الأمثلة، وقال: "وهذه المسائل تدل على ما بعدها وتجري على منهاجها فيما ذكرنا من الأفعال مما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين في إعمال الأول"^(٣) أما ابن مالك فيقول:

إنْ عاملان اقتضيا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ فَلْلواحدِ مِنْهُمَا عَمَلٌ

^(١) الكتاب ١/٧٣.

^(٢) المقتضب ٤/٧٢.

^(٣) المقتضب ٣/١٢٤.

والثاني أولى عند أهل البصرة واختار عكساً غيرهم ذا أسره^(١)

أما ابن هشام فقال: "هذا باب التنازع في العمل ويسمى أيضاً باب الإعمال"^(٢).

إذاً لم يحدد القدماء مصطلح التنازع بل تركوه في عناوين عامة حتى وصل تحديده إلى علماء القرنين التاليتين فسمّي التنازع أو الإعمال، ويلاحظ أن ابن هشام قد أخذه من قول ابن مالك: "إن عاملان.." وشرحه ابن مالك نفسه في شرح الكافية الشافعية^(٣) كما سيأتي. وحافظ المصطلح على حدوده حتى وقتنا هذا، فقال ابن الحاجب: "إذا تنازع الفعلان ظاهراً.." ^(٤) وقال ابن هشام في خلال حديثه عن الشاهد:

أَلْمَ يَأْتِيْكَ وَالْأَبْرَاءُ تَنْهَىْ
بِمَا لَاقَتْ لِبَوْنَ بَنْيَ زِيَادٍ^(٥)

"على أن" الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أنَّ (يأتي) و(تنمي) تنازعاً (ما) ^(٦).

ثم ذكر هذا في مكان آخر فقال: العاملان في باب التنازع^(٧).

وأما السيوطي فيقول: "التنازع في العمل إذا تعلق عاملان فأكثر كثلاثة وأربعة من الفعل وشبيهه كالوصف واسم الفعل بخلاف الحرروف كـ(إن) وأخواتها باسم.." (٨).

وأما صاحب الخزانة فيعرض للتنازع في خلال حديثه عن بيته أمرى القيس^(٩):

ولو أنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مُعِيشَةٍ كفاني وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ

ولكنما أسعى لمجد مؤثر وقد يدرك المجد المؤثر أمثالي

ويقول: "على أنه ليس من التنازع، وقد بيّنه الشارح المحقق، وأصله من إيضاح ابن الحاج "(١).

^(١)- شرح ابن عقيلا، ٣٠٧-٣٠٨/٢

(٢) أوضح المسالك إلى الأفية ابن مالك لابن هشام ١٨٦، أما ابن مضاء فيسميه التعليق يقول: "وأنا في هذا الباب لا أحالف النجمين إلا أن أفقاً: علقت، ولا أفقاً: أعملت" الداعي للدعاية ٤٤.

^(٣)- شهـ ح الكافية الشافية ٢/٦٤.

(٤) شرح الرضي عليه كافية ابن الحاج ٢٠١/١

^(٥) سیّاق تخریج الشاهد والکلام عليه بعد قلباً.

(٦) - مغنى اللبيب ٥٠٦

(٧) - مَعْنَى الْلَّبِيبِ: ٧٧٠

١٠٨/٢ - همچوامع^(۱)

(٩) - ديوان امرئ القيس . ٣٩

^(١٠)-خزانة الأدب للبغدادي ٣٢٧/١

وإذا قرأنا في المراجع الحديثة فإننا نجد أنَّ المحدثين صاغوا مصطلح التنازع استناداً إلى كلام القدماء، وينقل عباس حسن تعريف التنازع عند النحاة "ما يشتمل على فعلين - غالباً - متصرفين مذكورين، أو على اسمين يشبهانهما في العمل أو فعل واسم يشبهه في العمل، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب وكل من الاثنين السابقين"^(١) ويعرفه صاحباً معجم الخليل "معجم مصطلحات النحو العربي" بـ "أن يتوجَّه عاملان متقدمان أو أكثر إلى معمول واحد متأخر أو أكثر نحو: تصدق وأخلص الصادق"^(٢).

قراءة التعريف:

يبدو لنا من التعريف السابق أنَّ التنازع يقع في بحث الإعمال أو هكذا يسمى، لأنَّ يقع عاملان على اسم كما ورد عند ابن مالك "إن عاملان اقتضيا.."، ثم خصص العلماء العامل بالفعل لكنهم قيدهوه بـ - غالباً - أي ليس بالضرورة أن يكون العامل فعلاً فحسب، بل ما يشبهه مثل اسم الفاعل، واسم المفعول؛ أي ما يعمل عمل الفعل، ثم قالوا: إن التنازع قد يكون في أكثر من عاملين فربما كان من ثلاثة أو أربعة عوامل، وقد يكون في هذه الزيادة على التعريف ما أوقع العلماء في الشطط والتمحُّل والتکلف، وهذا ما جعل العلماء ولا سيما المحدثين يقولون: إن بحث التنازع من أكثر الأبحاث النحوية اضطراباً وتعقيداً، يقول عباس حسن "يعد باب التنازع من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً وتعقيداً، وخوضوعاً لفلسفة عقلية خيالية ليست قوية السند بالكلام المأثور الفصيح، بل ربما كانت مناقضة له"^(٣). علمًا بأنَّ العلماء أنفسهم لم يقعوا في القرآن أو الشعر على شواهد تثبت قواعدهم. وهذا ما جعلهم يتکلّفون تركيب الجمل والأساليب النحوية، ولو كان لهم ذلك لما كان في البحث أحکامٌ كانت تزيد في التعريف والتحديد.

ما العامل؟^(٤)

المعروف أنَّ للعامل أنواعاً كثيرة يدخل بعضها في بحث التنازع، منها العامل القوي، وهذا الذي يؤثر في إعراب الكلام مظهراً ومحذوفاً متقدماً ومتاخراً كال فعل، ومنها العامل اللفظية، وهي ثلاثة أنواع: أفعال وأسماء وحرروف، والأفعال والعوامل هي الأفعال التامة، والأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة وأفعال القلوب، وأفعال المدح والذم، والأسماء العوامل كأسماء الشرط واسم الفعل، واسم الفاعل واسم المفعول.. والحرروف العوامل كحرروف الجر، والحرروف المشبهة بالفعل، ولا النافية للجنس.. ومن العوامل أيضاً عامل التنازع، وهو العامل المتقدمان اللذان يتنازعان المعمول المتاخر.

^(١) النحو الواقي ١٨٦/٢.

^(٢) الخليل، معجم مصطلحات النحو العربي ١٥٩.

^(٣) النحو الواقي ٢٠١/٢، وانظر أيضًا الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ١٥٩.

^(٤) ينظر تفصيل الكلام على العامل في الكتاب ٢١/٢ ١٢٣-١٢٦ والمقتضب ١٠٩/٤ و٤/١٢٦، كما ينظر رأي ابن مضاء القرطبي الذي دعا إلى إلغاء نظرية العامل في كتابه "الرد على النحاة" . ٧٦

هذه هي العوامل التي أقرّها النحويون، ووقفوا عندها، وحددوها، فمنها الاسم والفعل والحرف لكن الملاحظ أن العلماء حددوا العامل في بحث التنازع بالفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول؛ أي ما يعمل عمل الفعل^(١) ولم يتطرقوا إلى الحروف المشبهة بالفعل، ولا الأفعال الناقصة – إلا عند بعضهم – التي ستجد أن ثمة ما يشبه التنازع بين الفعل الناقص والتام ولا سيما الفعل (ليس) وأن ثمة ما يشبه التنازع بين الحرفين المشبهين بالفعل (ليت) و(أن).. وبين الفعل المتعدي إلى مفعولين والحرف المشبه بالفعل (أن) الذي سدّ مع اسمه وخبره مسدّ المفعولين.

التنازع بال فعلين:

وقف العلماء عند التنازع بين فعلين، وحددوا الفعلين بالمتصريفين، وهذا واضح بدءاً مما جاء عند سيبويه الذي يستشهد على العنوان بـ "ضربت وضربني زيداً" و "ضربني وضربت زيداً" وقال: "العامل في اللفظ أحد الفعلين"^(٢) وتبع سيبويه المبرد، يقول: "إذا قلت: ضربني وضربت زيداً" أضمرت الفاعل في "ضربني" مضطراً قبل ذكره لأنه لا يخلو فعل من فاعل فأخبرت عن زيد على قول النحويين قلت: الضاربي والضارباه أنا زيد ليكون الفعل غير متعدٍ كما كان في الفعل قبل الإيجاز^(٣) ثم يستشهد بما أورده سيبويه "ضربت وضربني زيداً" تحت عنوان: هذا باب الإخبار في قول أبي عثمان المازني عن هذا الباب الذي مضى.. ويضيف فإن قلت: "ضربني وضربت زيداً" فأعملت الآخر أضمرت الفاعل قبل ذكره على شريطة التفسير..^(٤) أما ابن مالك فيقول في شرحه لقوله: "إن عاملان.." إنما قلت عاملان ولم أقل فعلان ليدخل في فولي تنازع فعلين كقوله تعالى: «أَكُنْتُ أُفْرِغَ عَلَيْهِ قَطْرًا»^(٥) وتنازع اسم و فعل نحو: «فَيَقُولُ هَا مُؤْمِنٌ أَقْرَأَ وَأَكَتَيْهُ»^(٦) وتنازع اسمين نحو قول الشاعر:

فَامْأُوذْ إِلَّا فَنَاءَكَ مَوْلَاهُ عَهْدُ مُغِيَّبًا مِنْ أَجْرَتِه

ومثله عند بعضهم قول الشاعر:

^(١) قال الرضي في شرح الكافية "اعلم أنه لو قال: الفعلان فصاعداً أو شبيههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو: أناقاتل وضارب زيداً، وليشمل أيضاً أكثر من عاملين نحو: ضربت وأهنت وأكرمت زيداً لكان أعمّ لكنه اقتصر على الأصل وهو الفعل وعلى أول المتعديات وهو الاثنان" شرح الكافية ٢٠١/١

^(٢) أقول: ورد في الشعر ثلاثة أفعال تنازعت اسمًا واحدًا، يقول قيس بن الحدادية:

بَكَتْ مِنْ حَدِيثِ بَشَهِ وَأَشَاعَهِ وَرَصَّعَهُ وَاشِّ مِنْ الْقَوْمِ رَاصِعُ

^(٣) الكتاب ١/٧٤.

^(٤) المقتنض ٣/١٢٣.

^(٥) المرجع نفسه ٣/١٢٧.

^(٦) الكهف ١٨/٩٦.

^(٧) الحاقة ٦٨/١٩.

قاضى كل ذي دين فوفى غريمها
وعزة ممطولة معنى غريمها^(١)

العمل لمن من الفعلين؟

أشار سيبويه إلى أن العمل للأقرب لقرب جواره^(٢) وعلل ذلك، وسُوّغ أن المعنى لا ينقض، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد "ضررت وضربني زيد"^(٣) واستشهد تأييداً لهذا- بقوله تعالى: «وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهُ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ»^(٤) فاسما الفاعل "الحافظات" و"الذاكرات" لم يعملا فيما عمل فيه الأولان "الحافظين" و"الذاكرين" استغناء عنه، ومثله أيضاً- دعاء القنوت: "ونخلع ونترك من يفجرك.." ومثله في الشعر:

نَحْنُ بِمَا عَنَدُنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٌ وَالرَّأْيُ مُخْتَارٌ^(٥)

والتقدير نحن راضون بما عندنا، وهذا ظاهر من قوله: وأنت بما عندك راض^(٦).. ويؤيد كلامه بتعدية حرف الجر فيكون للأقرب كما في قوله: "خشنت بصدره وصدر فلان" فجر الأقرب لأن الباء هي الأقرب إلى الفعل ولا ينقض المعنى^(٧). وما يؤيد كلامه قوله تعالى: "والحافظين.." وبيت قيس بن الخطيم، وقول ضابئ البرجمي:

فَمَنْ يَكُنْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَاحِلَةً^(٨)

وقول ابن أحمر:

رَمَانِي بِأَمْرِ كَنْتٍ فِيهِ وَوَالِدِي^(٩)

ولكن يصبح عند سيبويه إعمالهم الأقرب إذا لم ينقض معنى، كقول الفرزدق:
وَلَكُنْ نَصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَبْتِي^(١٠)

وقول طفيل الغنوبي:

(١) شرح الكافية الشافية ١/١ - ٦٤٢ - ٦٤١، وشرح التسهيل ٢/٦٦٦، وانظر الإنصالف ١/٩٠ والبيت الثاني لكتبه عزرة.

(٢) الكتاب ١/٧٣.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) الأحزاب الآية ٣٥.

(٥) البيت لقيس بن الخطيم في ملحمات ديوانه ٢٣٩ والكتاب ١/٧٥، والإنصالف ١/٩٥.

(٦) انظر الكتاب ١/٧٥ ففيه شواهد أخرى.

(٧) الكتاب ١/٧٣.

(٨) الكتاب ١/٧٥ والإنصالف ١/٩٤. رحله: متزله - قيار: اسم فرس الشاعر.

(٩) الكتاب ١/٧٥ - ٧٦.

(١٠) ديوان الفرزدق ٢/٣٠٠، والكتاب ١/٧٥ - ٧٦ والمقتضب ٤/٧٤ والإنصالف ١/٨٧. النصف: الإنصالف والعدل.

وكمْتَمَدَّمَةَ كَانَ مُتُونَهَا
جرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَرَتْ لَوْنَ مَذْهَبِ^(١)

وقول رجل من باهله:

ولقد أرى تَقْنِي بِهِ سَيْفَانَهُ
تصْبِي الْحَلِيمَ وَمَثْلَهَا أَصْبَاهِ^(٢)

فالعمل عند سيبويه للأقرب، وهذا ما صرحت به المبرد في المقتنب إذ قال: "هذا باب من إعمال الأول.." إلى أن يقول: "فهذا اللفظ هو الذي اختاره البصريون، وهو إعمال الآخر في اللفظ، وأما في المعنى فقد يعلم السامع أن الأول قد عمل كما عمل الثاني فحُذف لعلم المخاطب.." ^(٣) ويستشهد بما استشهد به سيبويه، ويتعلّم سبب اختيار البصريين فيقول: وإنما اختاروا إعمال الآخر لأنّه أقرب من الأول ^(٤) ويضيف: وقد حملهم قرب العامل على أن قال بعضهم: "هذا جُنْحُرٌ ضَبٌّ خَرَبٌ" وإنما الصفة للجُنْحُر، فكيف بما يصح معناه؟ ^(٥) أي أن العمل كان سببه الجوار لكن هذا كله لم يمنع المبرد من تجويز إعمال الأول، يقول: ولو أعملت الأول كان جائزًا أحسن ^(٦). وذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية أن العمل للثاني عند البصريين والأول عند الكوفيين ^(٧) ولا يمنع العكس، وكذلك ما ذكر السيوطي أن العمل لأحدهما باتفاق الطرفين ^(٨) ونقل أن الفراء قال: كلاهما يعملان فيه ^(٩). ويستدل من كلام ابن هشام أن عمل العامل يكون للمعنى، قال في خلال حديثه عن الشاهد: "ألم يأتيك.." يحتمل أن (يأتي) و(تتمي) تنازعا (ما) فأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول فلا اعتراض، ولا زيادة، ولكن الغنى عن الأول أوجه إذ الأنباء من شأنها أن تتمي بها ويغيرها ^(١٠) وأشار ابن هشام ^(١١) إلى أن بعضهم يجيز حذف غير المرفوع لأنه فضلة كقول الشاعر:

بِعَاظِ يُعْشِي النَّاظِرِيِّ — نَإِذَا هُمْ لَمْحُوا شُعَاعِهِ^(١٢)

فقد تنازع الفعلان (يعشي) و(لمحوا) على المعمول (شعاعه) فهل هو فاعل (يعشي) أم مفعول

^(١)-ديوان طفيلي ٢٣ والكتاب ١/١٧٦ والمقتنب ٤/٧٧ والإنصاف ١/٨٨. الكلمة: لون الحمرة يجالطه سواد.

^(٢)-الكتاب ١/٧٧ والمقتنب ٤/٧٥ والإنصاف ١/٨٩. تغنى: تغيم.

^(٣)-المقتنب ٤/٧٢.

^(٤)-المقتنب ٢/٧٢ وينظر شرح الرضي ١/٤٦٤ وشرح التسهيل ٢/٦٩ وانظر شرح الرضي ١/٢٠٤ وأوضح المسالك ٢/١٩٨ والإنصاف ١/٨٣.

^(٥)-المقتنب ٤/٧٣.

^(٦)-المقتنب ٤/٧٣.

^(٧)-شرح الكافية الشافية ٤/٤٦٤ وشرح التسهيل ٢/١٦٩ وانظر شرح الرضي ١/٢٠٩ ووضع المخوا مع السيوطي ٢/١٠٨.

^(٨)-المجمع ٢/١٠٨.

^(٩)-المجمع ٢/١٠٨.

^(١٠)-المغني ٦/٥٠٥ وانظر خزانة الأدب ٨/٣٦٣.

^(١١)-أوضح المسالك ٢/١٩٩.

^(١٢)-أوضح المسالك ٢/١٩٩، وشرح ابن عقيل ١/٣١١ والمجمع ٢/١٠٩.

(لمحوا) فإن البصريين يضمرون فاعل (يعشي) لامتناع حذف العمدة، وأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب نحو "ربه رجلًا"^(١) أما الكسائي وهشام والسهيلي فيوجبون الحذف تمسكاً بظاهر قول الشاعر:

رِجَالٌ فِي نَبَّاهٍ وَأَرَادَهَا تَعْقِقُ بِالْأَرْطَى لَهَا وَكَلِيبٌ^(٢)

إذ لم يقل: تعقووا ولا أرادوا.

تعليق (١):

وجدنا من الأمثلة السابقة أن العامل كان فعلاً، وأن المعمول كان اسماءً، لكن العامل قد يقع حرفاً كما سيأتي وي العمل فيما بعده، ولكن هل يقع الفعل معمولاً؟ نعم، فال فعل المضارع المنصوب أو المجزوم معمول إذا عمل فيه الحرف الناصب أو الجازم (هو بهذا يضارع اسم الفاعل واسم المفعول اللذين يعملان عمل الفعل) وليس من الصواب أن يتنازع حرفان ناصبان أو حرف ناصب وجازم أو العكس على فعل مضارع واحد فهذا لم يقع، ثم إن الحرفين المتماثلين لا يتواлиان، ولكن ماذا لو وقع الفعل المضارع مجزوماً بجواب الطلب كقول أبي بكر الأصبهاني:

تَكُنْ لَدِيَ عَلَى الْحَالَيْنِ مَشْكُورًا^(٣)

فقد وقع الفعل (تكن) مجزوماً جواباً للطلب في الفعلين (كن) و(ابق) وقد يكون تحديد العامل صعباً إذا لم يفهم المعنى، فلو قال: كن محسناً أو مسيئاً تكن لدى مشكوراً لجاز على اعتبار "كن تكن" من الأساليب المستعملة والمعنى صحيح، ويدل على الحالين كونه (محسناً أو مسيئاً) ولو قال: كن.. وابق.. تكن لجاز أيضاً وكان الجزم للفعل (ابق) ي يريد أن يبقى على الدوام، ولا يجوز أن تقطع الكلمة، ويكون "ابق لي". استثنافاً، فكان الواو حرف العطف هي التي رجحت أن يكون لهما معاً. ومثله قول ابن المدينة:

خَلِيلِيَّ رُوحًاً وَذَكْرًا اللَّهَ تَرْشُدًا وَمِيلًا لِوَادِيِ السَّفْحِ حَيْثُ يَمِيلُ^(٤)

تنازع الفعلان (روحًا) و(ذكرا) المعطوفان بحرف عطف على المضارع المجزوم (ترشدًا).. ويتبين أن الفعلين معاً يكمل الثاني الأول ويكون جواباً للثاني الأقرب، وهذا الأفضل للمعنى.

تعليق (٢) تنازع ثلاثة أفعال والمعمول واحد:

تقديم قليل أن النهاة أجازوا أن يقع التنازع من عاملين فأكثر ولم أجد أحداً وقف عند هذا

^(١) أوضح المسالك ٢٠١/٢.

^(٢) البيت لعلقة الفحل وينسب للبيه، انظر أوضح المسالك ٢٠١/٢ - ٢٠٢ وشرح التسهيل ١٧٤/٢ والحمد ١٠٩/٢ . تعقو.

استمر. الأرطى: شجر.

^(٣) أمالي الرجاجي ١١٤ .

^(٤) ديوانه ٣٦ .

باب حتى ابن مالك في شرح التسهيل، على جواز إعمال الآخر وإلغاء ما قبله، واستشهد ابن مالك بثلاثة من الشواهد الشعرية هي قول الحطيئة:

سُلْتَ فِلْمَ تَبْخَلُ وَلَمْ تُعْطِ نَائِلًا

وقول الآخر:

جِئْ ثُمَّ حَالِفُ وَثِقْ بِالْقَوْمِ إِنْهُمْ

وقول الآخر:

أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللَّهَ مِبْغِيًّا

تضارع في البيت الأول الأفعال الثلاثة (سئل) و(تبخل) و(تعط) على المعمول (نائلاً) وفي البيت الثاني (جي) و(حالف) و(ثق) مع المعمول (بالقوم).

وفي البيت الثالث (أرجو) و(أخشى) و(أدعوه) مع المعمول (الله).

الضمير في بحث التضارع:

تقدمن العامل إذا كان اسماً ظاهراً هو للأقرب عند البصريين، وللأسبق عند الكوفيين مع ترجيح الوجه الآخر عندهما معاً باتفاق.. ولكن من يعمل إذا كان في الفعل ضمير؟ يقول سيبويه: فإن قلت: "ضربت وضربني قومك" نصبت "قومك" إلا في قول من قال "أكلوني البراغيث" أو تحمله على البدل فتجعله بدلاً من المضمر كأنك قلت: ضربت وضربني ناس بنو فلان"^(١) وعلى هذا الحد تقول: ضربت وضربني عبد الله وتضررت في "ضربني" كما أضمرت في "ضربني" فإن قلت "ضربني وضربتم قومك" رفعت لأنك شغلت الآخر فأضمرت فيه، فكأنك قلت: ضربني قومك وضربتم، على التقديم والتلخير، إلا أن تجعل هنا البدل كما جعلته في الرفع، فإن فعلت ذلك لم يكن بد من "ضربني.." لأنك تضررت فيه الجمع، قال عمر:

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بَعْدَ أَرَاكَةَ تُنْخَلُ فَاسْتَأْكَتْ بِهِ عُودَ إِسْحَلِ^(٢)

لأنه أضمر في آخر الكلام، وقال المرار الأسيدي:

فَرَدَّ عَلَى الْفَوَادَ هُوَ يُبَيِّنُ لَنَا السُّؤَالَ

^(١)-شرح التسهيل ١٧٦/٢ - ١٧٧/٢ ومثلها قول قيس بن الحدادية:

بَكَتْ مِنْ حَادِيثِ بَشَهْ وَأَشَاعَهْ وَرَصَعَهْ وَرَاشَ مِنْ الْقَوْمِ رَاصِع

ديوانه / ٢١٠ ، والأحق أن يكون العمل الآخر بحسب المعنى وهذا ما يزيد رأي البصريين.

^(٢)- الكتاب ١/٧٨ .

^(٣)- ملحقات ديوانه ٤٩٠ وينسب إلى طفيل الغنوبي في ديوانه ٣٧ ، والكتاب ١/٧٨ .

وقد نَقَى بها ونَرَى عُصُوراً

وإذا قلت: "ضربوني وضربتهم قومك" جعلت القوم بدلاً من (هم) لأن الفعل لا بد له من فاعل، والفاعل هنا جماعة، وضمير الجماعة الواو^(١) وكذلك نقول: "ضربوني وضرب قومك".

إن قراءة الأمثلة السابقة تشير إلى سهولة معرفة إعمال الفعل وتقدير الثاني، والدليل الضمير الذي وقع فاعلاً، أو مفعولاً فحدد إعراب الجملة كالتاء في ضربت والواو في ضربوني في "ضربت وضربوني قومك" وكذا "الياء" وهو "في" ضربني وضربتهم قومك.. وكأنني بسيويه أراد من هذه الأمثلة تسهيل القاعدة وتوضيحها بالأمثلة التي ربما أراد بها أن يخفف من قواعد التنازع.

لقد أكثر سيفويه من الأمثلة التي دخل فيها الضمير على الأفعال، ووجه عمل العوامل بحسب ما يقتضيه التنازع، ويلاحظ تجويزه لعدد من الوجوه حتى القبيح، فقد جوز "ضربني وضربت قومك" فإن قلت ضربني وضربت قومك فجائز وهو قبيح^(٢). وأضاف: ولا بد من هذا لأنه لا يخلو الفعل من ضمير مظهر مرفوع من الأسماء^(٣).

يتضح من الأمثلة السابقة التكفل في صناعة الجملة للتطبيق على فكرة من التنازع، وأقول: لو كان عندهم شواهد شعرية لأغناننا هذا عن التكفل، ولكن قد يكون للشعر رواية أخرى ترجح الوجه الآخر، أما لو كان في القرآن شاهد واحد لأقمنا القاعدة عليه، ولكن لم يجدوا فيه، من هنا سوّغ القدماء معظم الأمثلة أو كلها التي جاؤوا بها في هذا الباب^(٤).

ومن هذا الباب العامل الذي أهمل ولم يسلط على الاسم الظاهر كقولنا: أعطى وسألت الله.. ففي "أعطى" ضمير مفسّر بما بعده، وهذا أجزاء البصريون ولم يجزه الكوفيون تجنباً لإضمار قبل ذكر المفسّر، لكن العرب استعملت مثله، قال رجل من فصحاء طيء:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءِ إِنِّي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِّنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ^(٥)

وقال آخر:

هَوَيْتُنِي وَهَوَيْتُ الْغَانِيَاتِ إِلَى أَنْ شِبْتُ وَانْصَرَفْتُ عَنْهُنَّ آمَالِي^(٦)

^(١)- الكتاب ١/٧٩ والمقتضب ٤/٧٦ والإنسaf ١/٨٥-١٦ والبيت الثاني في شرح التسهيل ٢/١٧٢ نعني: تقدير، الخرد: المرأة الحية أو البكر. الحال: الغليظة الساق.

^(٢)- الكتاب ١/٧٩.

^(٣)- الكتاب ١/٧٩-٧٩/١-٨٠-٨٠.

^(٤)- الكتاب ١/٧٩، ٨٠-٨٠، وانظر الرضي على الكافية ١/٢٠١.

^(٥)- انظر هنا بالتفصيل المقتضب للمبرد ٤/٧٥-٧٧.

^(٦)- انظر الشاهد في أوضح المسالك ٢/٢٠١، وشرح التسهيل ٢/١٧٠ وامتحن ٢/١٠٩.

^(٧)- انظر الشاهد في أوضح المسالك ٢/٢٠١ وشرح الكافية الشافية ٢/٦٤٥ وامتحن ٢/١٠٩.

فتقدمت الواو في "جفوني" و"اللون" في "هويزنى" على مفسريهما، فعلم أن ذلك وأمثاله جائز.

ويرى ابن مالك إذا أهمل الأول من المتنازعين ومطلوبه غير رفع لم يجز عند الأكثرين أن يُجاء معه بضمير التنازع فيه^(١) ونقل السيوطي أن ابن الطراوة منع الإضمار في باب "ظن" مطلاً لأنَّه ليس للمضرِّم مفسر يعود عليه^(٢) ونقل ابن مالك عن ابن كيسان حكايته أنَّ الكوفيين وافقوا البصريين في جواز تقديم الضمير على مفسر المبدل منه نحو: "يقومون الزيتون، ورأيتهم العمررين" مع أنَّ البدل تابع وتأخير التابع واجب!! وإذا ثبتت هذا فليعلم أنَّ مثل: "يحسنان ويسيء ابناك جائز عند البصريين ممتنع عند الكوفيين لما فيه من تقديم فاعل "يحسن" (الألف)، ولو حذفت هذه الألف صحت المسألة عند الكسائي^(٣) أما الفراء فيمنع ذلك مع الإثبات ومع الحذف، لكنه أجاز أن يقال: "يحسن ويسيء ابناك" على أن يكون الفعل مرتفعاً بالفعلين معاً^(٤).

أما الضمير المتصل فإن كان مرفوعاً نحو "ما ضرب وما أكرم إلا أنا" وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو "ما قام وما قعد إلا زيد" فلا يجوز أن يكون أيضاً من باب التنازع على الوجه الذي التزم البصريون، وهو أن الأول إذا توجّه إلى المتنازع بالفاعلية وأغبته فلا بد أن يكون في العامل الملغى غيره موافق للمتنازع..^(٥) وأما إذا كان المتنازع فيه ضميراً منفصلاً منصوباً نحو "ما ضربت وما أكرمت إلا إياك" جاز أن يكون من باب التنازع، وتكون قد حذفت المفعول مع (إلا) من الأول مع إعمال الثاني، أو من الثاني مع إعمال الأول إذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل، وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو "قمت وقد بك"^(٦) ويجوز عند الرضي أن يتباين عاملان في المضمر المنفصل والمجرور ولا سيما إذا نقدم ذلك الضمير على العاملين نحو "إياك ضربت وأكرمت"^(٧).

التنازع في باب ظن وعلم وأعلم:

و هذا من باب القياس على ما سبق، أو من صنع النحويين ما دام الفعلان يتازعان، وهذه أفعال، وتظهر صناعة هذا الباب في أن سبيوه لم يطرقه، وعرض له المبرد عرضاً فقال: "ونقول في قول النحويين: أُعطيتُ وأعطاني زيد درهماً، إذا أخبرت عن نفسك قلت المعطى والممعطية زيدٌ درهماً أنا"^(٨) فهو يقول: وتقول في قول النحويين، ولم يستشهد بالقرآن أو الشعر بل يصرّح فيقول:

^(١) - شرح الكافية ٦٤٨ / ٢ - ٦٥٠ .

١١٠/٢-اهم

^(٣)- شرح الكافية الشافية ٦٤/٢.

^(٤)-شرح الكافية الشافية ٦٤٧/٢ - ٦٥١.

(٥) الرضي على الكافية ٢٠١/١.

(٦) الرضي على الكافية ٢٠٣/١

(١٧) -الرضي على الكافية ٢٠٣/١

١٢٣/٣ - المقتصب^(٨)

و هذه المسائل تدل على ما بعدها و تجري على منهاجها فيما ذكرنا من الأفعال مما يتعدى إلى مفعولين وإلى اثنين وإلى ثلاثة^(١). أي كما أن الفعل المتعدد إلى مفعول كذلك يتعدى المتعدد إلى اثنين أو ثلاثة، ويستشهد بقولهم: أعلمت وأعلمني إيه إيه زيداً عمرأ خير الناس، وإن شئت: أعلمت وأعلمني إيه إيه زيداً عمرأ خير الناس.. ويقول إن أعلمت الآخر قلت: أعلمت وأعلمني زيداً عمرأ خير الناس، وإن أخبرت الآخر قلت: أعلمت وأعلمني زيداً عمرأ خير الناس، وإن أخبرت على إعمال الأول عن نفسك قلت: المعلم زيداً عمرأ خير الناس، والمعلم هو إيه إيه أنا، فأظهرت (هو) لأن الأول واللام لك و الفعل لزيد^(٢). ويتبين من هذين المثالين التكليف في تركيب الجملة الذي يذكرنا بالأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، ولم تظهر مفاعيلها فغالباً ما وقع الأول مفعولاً به أو نائب فاعل والثاني والثالث مصدرأ مسؤلاً.. وهذا قريب من ذلك!

ويعود المبرد إلى ذكر هذا الباب في موضع آخر من كتابه. يقول "وتقول: ظنت زيداً منطلقأ.. فإن عطفت شيئاً من هذه الأفعال. قلت: ظن زيداً منطلاقأ أو علم إيه فلياه ضمير منطلق وفي (علم) ضمير الذي يقوم مقام الفاعل مرفوع، وإن شئت قلت: أو علمه (بالبناء للمجهول) يجعل الهاء مكان (إيه) في هذا الباب^(٣).

يؤيد الرضي ما جاء به المبرد من جواز تنازع الفعالين المتعددين إلى ثلاثة خلافاً للجمي نحو "أعلمت وأعلمني زيداً قائماً" على إعمال الثاني وحذف مفاعيل الأول، وأعلمني وأعلنته إيه زيداً عمرأ قائماً على إعمال الأول وإضمار مفاعيل الثاني، والأولى أن يقال: أعلمه ذلك قصداً للاختصار إذ مفعول علمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك إشارة إليه وإنما منعه الجمي لعدم السماع^(٤).

فالجمي يمنع تنازع هذا النوع من الأفعال لعدم وروده عن العرب شرعاً ونشرأ.
التنازع في باب التعجب:

لم يقف سيبويه عند هذا الباب من بحث التنازع، وأجاز المبرد التنازع في باب التعجب في نحو "ما أحسن وأجمل زيداً" وقال: إن نصب (زيداً) بأحسن كان الواجب أن تقول: ما أحسن وأجمله زيداً، لأنك تrepid ما أحسن زيداً وأجمله^(٥) قياساً على قولك: ما أحسن ما كان زيداً فقد ارتفع (زيداً) بالفعل (كان) وجوز وهذا بعيد - أن ينصب (زيداً) باعتبار (ما) بمنزلة الذي أي: "ما أحسن ما كان زيداً" وأضاف، وتقول: ما أحسن ما كان زيداً وأجمله، وما أحسن ما كانت هند وأجمله؛ لأنك ترد

^(١) المقتصب ١٢٤/٣.

^(٢) المقتصب ١٢٤/٣.

^(٣) المقتصب ٤/٤، ٧٨/٤، وانظر شرح الكافية الشافية ٦٥١/٢.

^(٤) شرح الرضي ٢١٣/١ وانظر أوضاع المسالك ٢٠/٤.

^(٥) المقتصب ٤/٤ وانظر أوضاع المسالك ١٩٢/٢.

إلى (ما) ولو قلت: "وأجملها" جاز على أن يجعل ذلك لها"^(١).

واختصر الرضي هذا الباب بقوله: "وكذا يتنازع فعلاً بعضهم نظراً إلى قلة تصرف فعل التعجب، تقول: ما أحسن وما أكرم زيداً على إعمال الثاني وحذف مفعول الأول، وما أحسن وما أكرم زيداً على إعمال الأول.." ^(٢) والرضي بهذا يجعل فعل التعجب كغيره من الأفعال العاملة.. أما ابن مالك فقال: وال الصحيح عندي جوازه.. وأضاف: ويجوز على أصل مذهب الفراء أن يقال: "أحسن وأعقل بزيد.." ولا يمنع على مذهب البصريين أن يقال أحسن وأعقل بزيد" ^(٣).

أما السيوطي فقد جمع آراء القدماء في هذا الباب فقال: "وعليه المبرد، ورجحه الرضي، ورده أبو حيان بأنه -حينئذ- ليس من باب التنازع، ومنعه ابن مالك^(٤) وافقه البهاء بن النحاس وابن أبي الريبع"^(٥).

ويبدو أن قبول المبرد، وترجيح الرضي لهذا الباب مقنعًّا على ما تقدم من أمثلة تقاس على ما ورد في الأصل من التنازع في فعلين^(٦).

أنواع العامل في التنازع:

أ-حدد الرضي أنواع العامل في التنازع فقال: "واعلم أن العاملين في التنازع على ضربين إذ هما إما متتفقان أو مختلفان، والمتتفقان على ثلاثة أضرب لأنهما إما أن يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب.. أو في المفعولية حسب.. أو الفاعلية والمفعولية معاً.. والمختلفان على ضربين لأنه إما أن يطلب الأول الفاعلية، والثاني المفعولية أو بالعكس"^(٧). وواضح كلام الرضي.

ب-قال ابن هشام: العاملان في باب التنازع فلا بد من ارتباطهما إما بعاطف.. أو كون ثانيهما جواباً للأول، إما جوابية الشرط نحو **«تعالوا سُتَغْرِي لِكُمْ رَسُولُ اللهِ»**^(٨) ونحو **«أَتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا»**^(٩) أو جوابية السؤال نحو **«يُسْتَفْتُونَكُمْ»**^(١٠) أو نحو ذلك من أوجه الارتباط^(١١).

^(١)-المقتضب ٤/١٨٥.

^(٢)-شرح الرضي ١/٢١٣.

^(٣)-شرح التسهيل ٢/١٧٦-١٧٧.

^(٤)-الحاشية السابقة عند ابن مالك جوازه بشرط إعمال الشان.

^(٥)-الجمع ٢/١١٠.

^(٦)-انظر أوضح المسالك ٢/١٨٦.

^(٧)-انظر أوضح المسالك ٢/١٨٦.

^(٨)-المناقعون ٥/٦٣.

^(٩)-الكهف ١٨/٩٦.

^(١٠)-النساء ٤/١٢٧ و ١٧٦.

^(١١)-معنى اللبيب ٦٦٠.

جـ- قال ابن هشام "وقد عُلم مما ذكرته أن التنازع لا يقع بين حرفين،.. ولا بين حرف وغيره.. ولا بين جامد وغيره.." ^(١).

ومن يقرأ هذا يجد أن التنازع يكون بين عاملين اثنين، ولم يشر أحد حتى ابن مالك، ممن وقفتا على كتبهم، إلى أن التنازع يجوز أن يقع بين ثلاثة عوامل. ويلاحظ أيضاً أن العاملين يمكن أن يرتبوا بعطف ما المانع من توالي ثلاثة أفعال؟! مرأة أخرى نقول: إن قواعدنا وأحكامنا بحاجة إلى إعادة نظر بعد قراءة الشعر العربي كلّه أو معظمها فربما تغير بعضها وربما زدنا عليها أو حذفنا منها، فماذا نقول في قول الشاعر قيس بن الحاديه (بكت من حيث.. تقدم الشاهد) وقلنا إن فيه ثلاثة عوامل، وماذا نقول في قوله: استيقظ فليس فأكل فذهب الطالب إلى المدرسة؟!^(٢).

هل يقع التنازع بين عاملين متاخرين؟

تبين لنا أن التنازع لا يكون في معمول متقدم أي في عامل متاخر نحو "أيهم ضربت وأكرمت" أو شتمته خلافاً لبعضهم.. ^(٣) وتقدم قول ابن مالك في هذا: إن عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل..

ويشرح ابن مالك قوله فيقول: "تبيّنَ على أن التنازع لا يتأتى بين عاملين متاخرين نحو "زيدٌ قامٌ وقد" لأن كل واحد من المتاخرين مشغول بمثل ما شغل به الآخر من ضمير الاسم السابق، فلا تنازع بينهما بخلاف المتقديرين نحو: "قامٌ وقد زيدٌ"، فإن كل واحد من الفعلين موجه في المعنى إلى زيد، وصالح للعمل في لفظه^(٤).

على أي المعمولات يقع العامل:

يقع التنازع على كل معمول إلا المفعول له، والتمييز، وكذا الحال لأنها لا تضرم خلافاً لابن معط^(٥) في حين ضم عباس حسن المفعول لأجله وشبه الجملة إلى المعمولات التي يتنازع عليها عاملان^(٦).

الفصل الثاني

قلت في بداية البحث: إن طبيعة البحث اقتضت أن يقسم البحث قسمين، وكان الثاني في عناوين من عندي كما فعلت في القسم الأول من البحث، وكان فيها ما وجده جديراً بالبحث وجدداً أضفت،

^(١)- أوضح المسالك ١٩٢/٢.

^(٢)- أوضح المسالك ١٩٢/٢.

^(٣)- شرح الكافية الشافعية ٤/٢ ٦٤.

^(٤)- المجمع ١١١/٢.

^(٥)- النحو الراقي ١٩٠/٢ لكنه لم يستشهد على ما يقول، من هذا قول الشاعر:

أو يحكم يا واشسي أم عمر من وإلى من جنتهم تشيان

وفيه تنازع الفعل ببيان على شبيهي الجملة (من) و(إلى من).

من هذا القسم ما طرقه القدماء، ولكن معظمهم لم يقفوا عنده، وأترك سرقة ثانية - للفارئ المطلع الحكم على ما قدمت.

أولاً-أشياء ليست من التنازع:

آ-بين التوكيد اللغطي والتزاوج:

ليس من التنازع قول الشاعر:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النِّجَاءُ بِيَغْلَتِي
أَتَاكَ أَتَاكَ الْلَّاهِقُونَ احْبَسِ احْبَسِ
لأنَّ (أتاك) الثاني توكيد لفظي لا تنازع بينهما، ولو اقتضى عملاً لقليل: أتاك أتوك، أو أتوك
أتاك..^(١).

ولا قول جرير:

فَهَيَهَاتِ هَيَهَاتِ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ
وَهِيهَاتِ خَلُّ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ^(٢)

وواضح أن هذا ليس من باب التنازع لأن التوكيد اللغطي تكرار للتوكيد فقط لا يعمل، وحذفه وعدم حذفه سواء.

ب-ليس من التنازع قول كثير عزة:

قَضَى كُلَّ ذِي دِينٍ فَوْفَى غَرِيمَهُ

ولا قول امرئ القيس:

كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِّنَ الْمَالِ^(٤)

وقد أورد الرضي هذا البيت، صورة ليست من التنازع ورد على استدلال، وعلل هذا بأنه ليس من التنازع لفساد المعنى فكان الشاعر جعل القليل كافياً لو طلبه أو سعى له، وإنما المطلوب في الحقيقة المالك وعليه معنى الشعر.

وهذا الرأي لم يتفرد به الرضي، فقد أورده سيبويه، فقال: " وإنما رفع (قليل) لأنه لم يجعل القليل مطلوباً وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب لفسد

^(١)-أوضح المسالك ١٩٤/٢ وشرح الكافية الشافية ٦٤٣-٦٤٢ وتحمّل ١١١/٢ .

^(٢)-ديوان حرير ٩٦٥/٢ وأوضح المسالك ١٩٣/٢ والتحمّل ١١١/٢ وفيه: صرّح الفارسي في المثال الثاني (هيئات) بأنه من التنازع والإضمار في أحدهما ومنه الجرمي في تعدد مفعولين إلى اثنين أو ثلاثة.. وفي أوضح المسالك ١٩٤/٢ حلافاً للفارسي والجرحاني.. والعقيق: اسم موضع.

^(٣)-ديوانه ١٤٣، وفي أوضح المسالك ١٩٥/٢ . مطول: اسم مفعول من الفعل مطل المدين إذا سَوَّفَ ومعنى اسم مفعول من عناء الأمر إذا أُنْعَبَه.

^(٤)-تقadem تخرجه. وانظر رأي الرضي في شرح الكافية ٢١١/٢ .

المعنى^(١) وإلى هذا أشار ابن هشام في بطلان قول الكوفيين لأن امرأ القيس "شاعر فصيح وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني وترك إعمال الثاني مع تمكنه منه وسلامته من الحذف، والصواب أنه ليس من التنازع في شيء^(٢)". أما السيوطي فيقول: "والأصح أيضاً أنه لا تنازع في قول امرأ القيس"^(٣).

جـ-ليس من التنازع قوله: "ما قام وقعد إلا زيد" وقول الشاعر:

مَا صَابَ قَلْبِيْ وَأَصْبَاهُ وَتَيْمَهُ
إِلَّا كَوَاعِبُ مَنْ ذُهْلَ بِنْ شَبَيْبَانَا

وقوله:

مَا جَادَ رَأِيًّا وَمَا أَجْدَى مَحَاوِلَةً
إِلَّا امْرُؤٌ لَمْ يُضْعِفْ دُنْيَا وَلَا دِينَا

بل هو من باب الحذف العام لدلالة القرآن اللفظية^(٤).

ثانياً-ما يشبه التنازع؟!

١ـالمصدر المؤول المعمول في بحث التنازع:

المعروف أن المصدر المؤول اسم يعرب بحسب موقعه في الجملة، ومن حالاته المفعول به لفعل متعد إلى مفعول واحد، ومنها أنه يسد مسد المفعولين لفعل يتبعه إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، فلا مانع من أن يتنازع فعلان على المصدر المؤول. ومن هذا قول كعب بن زهير:

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مُودُّهَا
وَمَا إِخَالُ دِينَا مِنْكَ تَنْوِيلُ^(٥)

وقد ذكر صاحب الخزانة شاهداً على تسكين الواو في (تدنو) ضرورة أو على إهمال (أن) حملًا على (ما) المصدرية، ثم قال وهي (ما) مع مدخلوها في تأويل مصدر تنازعه الفعلان، فأعمل الثاني وحذف المفعول الأول كما هو الأولى عند البصريين، وليس في هذا من شيء فقد وقع المصدر مفرداً وجّه كما وجّه أي معمول في بحث التنازع ولكن هل يجوز أن يتنازع الحرف المشبه بالفعل على الفعل الناسخ ما داما ناسخين؟!.

٢ـتناول ناسخين، تنازع، أو ما يشبه التنازع؟:

لم يطرق القدماء هذا الجانب من جوانب التنازع، ولكن نقف عليه ونطرح عدداً من الأسئلة، ما معنى العامل؟ وقد أجبنا عن هذا السؤال ومن العوامل النواسخ، ومن النواسخ الحروف المشبهة

^(١)- الكتاب ١/٧٩ وانظر المقتضب للميري ٤/٧٦.

^(٢)- معجم اللبيب ٦٦٠ وانظر الخزانة ١/٣٢٧.

^(٣)- المجمع ٢/١١٠.

^(٤)- شرح التسهيل ٢/١٧٥ والمجمع ٢/١١٠.

^(٥)- ديوانه ٩، والمجمع ١/٥٣ و ١٥٣ والخزانة ٩/١٤٣ وما بعدها.

بالفعل. ثم لماذا ي العمل اسم الفاعل واسم المفعول؟ لأنه يشبه الفعل، وال فعل المضارع سُمي مضارعاً لأنه يضارع الأسماء وكم مرة أقامت العرب الضد على الضد ثم أليس الحرف المشبه بالفعل يشبه الفعل؟ بل اسمه يدل على ذلك، فـ (أن) ناسخ، والناسخ عامل؟!
قد تكون المعادلة سهلة، والأمثلة كثيرة..

يقول عباس حسن: "أن يكون المعمول المتنازع فيه منصوباً أصله عمدة كمفعولي (ظن) فأصلهما مبتدأ وخبر، وكخبر إن وأخواتها"^(١) ولا أدرى لماذا لم يضم اسم إن وأخواتها وأخبارها أليس اسم أن وخبرها معمولين لها؟ بلـ. ولكن ربما تبع عباس حسن ابن هشام في أوضح المسالك^(٢) الذي منع أن يقع التنازع بين حرفين، أو بين حرف وغيره.. والسيوطى في الهمج^(٣) الذي قال: بخلاف الحروف كـ (إن) وأخواتها.

المعادلة السهلة:

آ-تقول: العلم مفيد

هذه جملة اسمية من مبتدأ وخبر، وتقول:
رأيت العلم مفيداً.

وهذه جملة فعلية تعدى فيها الفعل (رأى) إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهما معمولان، وتقدم قليل أن المعمول المتنازع فيه عمدة كمفعولي (ظن).

ب-تقول: العلم مفيد

وتقول: إن العلم مفيد، فهذه جملة مؤلفة من الناسخ (إن) ومعموليه (العلم) و(مفيد) وأصلهما مبتدأ وخبر.

وتنقول: رأيت العلم مفيداً.

وإذا أردت أن تدخل (إن) على الجملة التالية (رأيت..) قلت:

رأيت أن العلم مفيد

فتلاحظ أن همزة (أن) فتحت لأنه أمكن تأويلها مع اسمها وخبرها وسدّت مسد مفعولي (رأى) فكأنهما معمولان، ولو حذفت (أن) عاداً مفعولين لكن دخول (أن) جعلها تأخذ المفعولين المعمولين ليصبحا اسمـاً وخبرـاً معمولين. فكان ثمة تنازعـاً على معمولين أخذهما الأقرب! فهل نقول: إن هذا من باب التنازع؟!.

^(١)- النحو الواقي ١٩٧/٢ .

^(٢)- أوضح المسالك ١٩٢/٢ .

^(٣)- الهمج ١٠٨/٢ .

وليس هذا من قبيل التكليف فالشواهد سواء أكانت من القرآن الكريم أم الشعر كثيرة كثيرة، قال النابغة الجعدي:

لَمْ تَعْلَمَا أَنْ اتَّصِرَافاً فَسَاعَةً^(١) لَسِيرُ أَحَقُّ الْيَوْمَ مِنْ أَنْ تَقْصِرَا

وقال النابغة الذبياني:

أَبْيَتْ أَنْ أَبَا قَابُوسْ أَوْ عَدَنِي

فمَا لَوْ حَذَفَنَا (أَنْ)؟ أَلِّيْسَ (أَبَا) مَفْعُولًا ثَانِيًّا، وَجَمْلَةُ (أَوْ عَدْنِي) ثَالِثًا، أَمَا فِي رِوَايَةِ الْبَيْتِ كَمَا هِيَ فِيهَا (أَبَا) اسْمُ أَنْ..

ج- تقول: المطر يهطلُ

وتقول: ليت أو لعل المطر يهطل

الليس (ليت) و (عل) حرفين مشبيهين بالفعل (أي عاملين) يحتاج كل منهما إلى اسم وخبر، وهما مبتدأ وخبر. أولئك الاسم والخبر معمولين لكل منهما، فلماذا لا يعد هذا من التنازع؟

قال جریر:

ألا ليتَ أَنَّ الظاعنِينَ بِذِي الْغُصَا
أَقْامُوا وَأَنَّ الْآخَرِينَ تَحْمِلُوا^(٣)

ففي البيت حرفان مشبهان بالفعل (ليت) و(أن) وكلاهما يحتاج إلى اسم وخبر، فلو حذفنا (أن) لتم المعنى لكن (أن) لا تزاد لتعتبر زائدة، فلا تنازع عندي، لكن كأنها تنازعت مع (ليت) على الاسم والخبر، وفي مثل هذه الحال لنا وجهان:

الأول: تقدير اسم ليت ضمير الشأن المذكوف وخبرها المصدر المسؤول من أن واسمها وخبرها.

والثاني: اعتبار أن واسمها وخبرها سدت مسد اسم ليت وخبرها كما تسد مسد المفعولين، والاسم والخبر والمفعولان أصلهما مبتدأ وخبر، ويكون هذا من باب التنازع، ويكون العمل -كما يظهر- للأقرب، وقال ابن الدمنة:

فـسـاـيـرـتـهـ مـيـلـيـنـ يـاـ لـيـتـ آـنـزـيـ عـلـىـ سـخـطـهـ حـتـىـ الـمـمـاتـ أـرـافـقـهـ^(٤)

فقد وقع في البيت حرفان مشبهان بالفعل (ليت) و(أن) وكل منهما يحتاج إلى اسم وخبر، هما

(۱) - دیوانه ۳۵.

۲۵-دیوانه^(۲)

(۲) - دبه انه ۱ / ۰ مع ا.

$$e^{\Gamma_{\text{self}}(z)}$$

في الأصل مبتدأ وخبر، ولا يتم المعنى إلا في جملة (أرفقه) التي هي خبر (أن) ولا يجوز أن تكون خبر (ليت) إلا بعد أن تصرح (ليت) مع (أن) فتكون أن واسمها وخبرها قد سدت مسد الاسم والخبر، ولو قال يا ليتني أرفقه لما كان فيه تنازع، وهذا يشبه ما تقدم من دخول (أن) لتفيد التوكيد، ومثله قول ابن زهير العبسي^(١):

**فِيَا لَيْتَ أَنِّي قَبْلَ ضَرَبَةِ خَالِدٍ
وَيَوْمَ زُهْرَى لَمْ تَلِدْنِي تُمَاضِرُ**

٣- التنازع بين فعل ناسخ (ناقص) وفعل تام:

تقدم أن العامل هو الفاعل، أو ما يشبهه، والمعلوم أن الأفعال الناقصة عوامل ما دامت أفعالاً، فهي ترفع الاسم وتتصبّب الخبر، وتقدم شيء يسير من عمل الأفعال الناقصة، لكن اللافت أن أحداً لم يشر إلى تنازع فعليين ناقص فتام علمًا بأن ثمة شواهد كثيرة تنازع فيها فعلان ناقص فتام لا العكس! ولا سيما "ليس" وربما استندوا في هذا إلى أن "ليس" إذا ما دخل على الفعل صار حرفًا نافياً ولكن هذا غير ثابت، من هنا وجدي مضطراً للوقوف على هذا الباب مستعراً تنازع فعليين ناقص فتام سواء كان الفعل الناقص "ليس" أم غيره.^٥

آ- تنازع "ليس" و فعل تام:

كثُرت الشواهد التي ورد فيها الفعل "ليس" متوجهاً بفعل مضارع، وقد يكون عدم اعتبارها من باب التنازع لأن "ليس" عندهم حرف نفي، وهذا لم يقل به الجمهور، بل هي فعل لا يتصرف^(٢) والقدماء قالوا: يقع التنازع بين فعلين منصرين، واعتراضوا بين الكلمتين بكلمة -غالباً- وهذا ما يرجح التنازع بين "ليس" وفعل تام؛ لذلك يجوز لنا أن نعد هذا الباب من التنازع ومن الشواهد قول أبي أذينة اللخمي:

وَلَيْسَ يَظْلِمُهُمْ مَنْ رَاحَ يَضْرِبُهُمْ بِحَدٍ سَيِّفٍ بِهِ مَنْ قَبَاهُمْ ضُرْبًا^(۳)

قول النابغة الذبياني:

الْأَبْتِدَارُ إِلَى مَوْتٍ بِالْجَامِ (٤)

يَهُدِي كَتَابَ خُضْرَا لَيْسَ يَعْصِمُهَا

وقول ابراهيم بن هرمة:

(١) -الوحشيات ٦٢ .

(٢) -نهاية الأ، ب ١٥ / ٣٢.

دیوانه ای

ليس بذى كرم يُرجى ولا دين^(١)

شيء سوى شتم عباس بن مردارس^(٢)

بجْكِ قتلاً بيَّاً لِيُشْكُّ

لَكْفَ يَدًا لِيَسْتَ مِنَ الذَّبْحِ تَعْطِلُ^(٣)

وفي البيت الثاني من بيتي ربعة الرقي الفعل "ليس" دخلت عليه تاء التأنيث الساكنة مما يقوى أنه فعل لا حرف نفي، وهذا يؤيد وقوع التنازع بين الفعلين والضمير يعود على الكف سواء كان اسم ليس أم فاعل تعطل^(٤).

تعقيب (١):

قال قيس بن ذريح:

لَكُمْ حافظاً مَا بَلَّ رِيقُ لسانيا^(٥)

كأن في هذا البيت تنازعاً لكنه من غير ما مرّ، فقد عمل الفعل الناقص "لست" فأخذ خبراً (بزائل)، وعمل اسم الفاعل (زائل) فأخذ خبراً هو (حافظ) لكن المعنى لا يتم إلا إذا قرأنا الفعل "لست" وخبره "بزائل" فهما بمعنى ما زال^(٦).

تعقيب (٢):

قال تأبظ شرًا:

بِهِ الْخَطْبُ إِلَّا وَهُوَ لِلْقَصْدِ مُبْصِرٌ^(٧)

يَا مَنْ يُعِينُ عَلَى ضَيْفِ الْمَّبْنَا

وقول العباس بن مردارس:

إِنِّي رَأَيْتُ خِفَافًا لِيُسَيِّئَهُ

وقول ربعة الرقي:

أَتَبَكِينَ مِنْ قَاتِلِي وَأَنْتَ قَاتِلِتِي

فَلَوْ كَانَ مِنْ رَأْفِ بَهْنَ وَرَحْمَةٍ

مَهَلًا فِيْكَ قَدْ كَفَسْتَنِي تَعْبًا

بِلَ أَيْهَا السَّائِلِي مَا لِيُسَيِّدَكَهُ

^(١) -ديوانه . ٢٤٠

^(٢) -ديوانه . ٨٣

^(٣) -ديوانه . ٥٠

^(٤) -ومثله في عودة الضمير قوله الآخر:

^(٥) -ديوانه . ١٦٠

^(٦) -في هنا ما يدل على أن (ما) للنفي في الأفعال الناقصة، لا أن تعرب كاملاً، ولهذا نرجح أو نفضل أن تدخل (ما) على الماضي (ولا) على المضارع، لا زال ..

^(٧) -ديوانه . ٧٦

قد يكون ثمة تنازع بين (ليس) واسم الفاعل (ناز لاً) على المعمول (الخطب) فهو إما أن يكون اسم (ليس) أو فاعلاً لاسم الفاعل (ناز لاً) وإذا شئت أعملت (ليس) وكان (الخطب) اسمها و(ناز لاً) خبره، وعندئذ لا تنازع، وهذه الحالة من حالات تجويز التنازع استناداً إلى المعنى. ومثله قول ذي الرّمة:

وَمَا ذَكَرْتِ الشَّيْءَ الَّذِي لَيْسَ رَاجِعًا
بِهِ الْوَجْدُ إِلَّا خَفْقَةً مِنْ خَبَالِي^(١)

ب-تنازع فعل ناقص (غير ليس) وفعل تام:

نقدم قبل قليل الكلام على (ليس) ورأينا أنها فعل لا حرف نافٍ مما جوز لنا عد التنازع بينها وبين الفعل التام وأفردناها وحدتها لذلك السبب، ونقف الآن على الأفعال الناقصة الأخرى، وقد وقع التنازع بين واحد منها وبين فعل تام، ومن ثمة حكم على هذا الباب.

قال جميل بثينة:

أَكَانَ كَذَا يَلْقَى الْمَحْبُونَ قَبْلَنَا
بِمَا وَجَدُوا أَمْ لَمْ يَجِدْ أَحَدٌ وَجَدِي^(٢)

فقد تنازع الفعلان (كان) و(يلقى) على الاسم المرفوع (المحبون) ولا يجوز هنا أن نعده اسم كان بل فاعلاً ليلقى، فلو كان اسمما لقال يلقون.. وهذا يؤيد رأي البصريين في إعمال الأقرب.

وقول كعب بن سعد الغنوبي:

وَمَنْ لَا يَزَلُ يُرجِى بِغَيْبِ إِيَابِهِ
يَجُوبُ وَيَغْشِي هُولَ كَلَّ سَبِيلِ^(٣)

فقد تنازع الفعلان (لا يزال) و(يرجي) على المعمول (إيابه) فهو اسم (زال) على رأي الكوفيين أو نائب فاعل للفعل (يرجي) على رأي البصريين، ويقدر للآخر ضمير.. وقال ابن دارة:

وَبِا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتُ فَبَلَّغْنَ
عَلَى نَائِبِهِمْ مِنِي الْقَبَائِلَ مِنْ عَكْلِ^(٤)

إِسَارْ بِلَا أَسْرٍ وَقَتْلُ بِلَا قَتْلٍ^(٤)

تنازع الفعلان "أمسـت" و"تجـجمـ" على المعمول فـقـعـسـ.

تعقيب (١):

قال عمران بن حطان:

^(١)-ديوانه ١٧٢٣/٣.

^(٢)-ديوانه ٧٣.

^(٣)-الأصمعيات ٧٤.

^(٤)-الأغاني ٢٥٦/٢١. -تجـجمـ: تـقولـ كـلامـاً غـيرـ مـفـهـومـ.

أعيت عياءً على روح بن زنباع
والناسُ من بين مخدوع وخداع^(١)

إن التي أصبحت يعيا بها زفير
ما زال يسألني حولاً لأخبره

ففي البيت الأول تنازع بين الفعلين (أصبحت) و(يعيا) والمعمول هو (زفر) وفي البيت الثاني الفعلان (ما زال) و(يسألني) معمولهما ضمير مستتر (هو)، ومثله قول الجميع الأ悉尼:
وإن يكن حادث يخشى فذو عَلَقْ نَظَلْ تَرْبِرَهْ مِنْ خَشِيَّةِ الْذِيْبِ^(٢)

وإن يكن حادث يخشى فهو علّق

تعقیب (۲):

قال مطیع بن اپاس:

صَاحِبَا لَا تَرْزُلُ مَا عَاشَ نَعْلَةً
بِالذِي لَا يَكُونُ يُوجَدُ مِثْلُه^(٣)

وَلَئِنْ كَنْتَ لَا تَصْاحِبُ إِلَّا
لَا تَجِدُهُ وَلَوْ جَهَدْتَ وَأَنْتَ

نَزَاعٌ فِي الْبَيْتِ الثَّانِيِّ الْفَعْلَانُ (يَكُونُ) وَ(يَوْجُدُ) عَلَى الْإِسْمِ الْمَرْفُوعِ (مُثْلُهُ) وَفِي هَذَا الْبَيْتِ
ثَلَاثَةُ أَمْوَارٍ :

الأول: أنّ (يكون) فعل ناقص اسمه (مثله) وخبره جملة يوجد، ويكون هذا على رأي الكو فينر.

الثاني: أنّ (يكون) فعل تمام فيكون الاسم المتنازع عليه (مته) فاعلاً لأي من الفعلين، ويقدّر للثانية ضمير.

الثالث: أنَّ (يكون) إذا كان تماماً فهو بمعنى يوجد فكلاهما بمعنى واحد فكأنه توكيـد لفظي بلفظ آخر؟؟ فلا تنازع عـ جينـ ؟؟

جـ-التنازع بين فعلين ناقصين:

فَلَاتِ الشُّوَاهِدُ الَّتِي تَنَازَعَ فِيهَا فَعْلَانٌ ناقصانٌ عَلَى مَعْمُولٍ، مِنْ هَذَا قَوْلُ الْأَبِيرِدِ بْنِ الْمَعْذَرِ،
بِرْ شَهْ، أَخَاهُ بُرْ بَدَا:

بُرِيدٌ لَنَعْمَ الْمَرْءُ غَيْبَهُ الْقَبْرُ^(٤)

لئن كان أمسى ابن المعاذ قد ثُوِيَ

تنازع الفعلان (كان) وأمسي "أمسى" بتام، لأن دخول (كان) عليه جعله استمراراً، وقد

^(١)-شعر الخوارج ٢٣ . -زفر: شيخ بني كلاب.

الفضيلات عـ٣

$\|V\| = \|V\|_{(r)}$

شمسیت = (۴)

يكون تنازع الفعلين الناقصين نادراً لأن معانيها تكاد تقترب، وإن فهـي تدل على الزمان مثل أصـبح وأصـحـى، وأصـسى، وهذا ما يرجـح أن يكون بعضـها معطـوفـاً على بعضـ، وهذا ما قـال ورودـها علىـ الحالـينـ.

دـ هل يقع التنازع بين كـاد وفـعل تـامـ؟

المـعلومـ أنـ خـبرـ (ـكـادـ) يـقعـ جـملـةـ فعلـيةـ فعلـهاـ مـضـارـعـ إـمـاـ مـقـرـنـاـ بــ(ـأـنـ)ـ المـصـدرـيـةـ، أوـ مجرـداـ منهاـ. ويـكونـ فـاعـلـ الـفـعلـ المـضـارـعـ غالـباـ ضـمـيرـاـ مـسـتـرـاـ يـعـودـ علىـ اـسـمـ (ـكـادـ)، وهذاـ يـمـنـعـ أنـ يـقـعـ التـناـزعـ بـبـيـنـهـماـ، قالـ ابنـ دـارـةـ:

إـذـ شـحـطـتـ عـنـيـ وـجـتـ حـرـارـةـ
عـلـىـ كـبـديـ كـادـتـ بـهـاـ كـبـديـ تـغـلـيـ^(ـ١ـ)

فالـضـمـيرـ مـسـتـرـ لـفـعلـينـ (ـكـادـتـ)ـ وـ(ـتـغـلـيـ)،ـ وـمـثـلـهـ قـولـ عـنـتـرـةـ الـعـبـسـيـ:
يـاـ عـبـلـ كـمـ مـنـ غـمـرـةـ باـشـرـتـهـاـ
بـالـنـفـسـ مـاـ كـادـتـ لـعـمـرـكـ تـجـلـيـ^(ـ٢ـ)

فالـضـمـيرـ مـسـتـرـ لـفـعلـينـ (ـكـادـتـ)ـ وـ(ـتـجـلـيـ).

وبـعـدـ:ـ فـهـذاـ بـحـثـ عـرـضـتـ فـيـهـ لـلـتـناـزعـ أوـ الإـعـمـالـ عـنـ النـحـوـيـنـ بدـءـاـ مـنـ كـتـابـ سـبـيوـيـهـ وـأـنـتـهـاءـ بـكـتبـ الـمـعاـصـرـيـنـ،ـ وـوـجـدـتـ أـنــ هـذـاـ بـحـثـ مـمـاـ طـرـقـهـ عـدـدـ مـنـ الـعـلـمـاءـ وـأـغـفـلـهـ عـدـدـ أـقـلـ مـنـهـ،ـ وـكـلـ بـسـبـبـ طـبـيـعـةـ الـكـتـابـ وـحـجـمـهـ،ـ كـمـ وـجـدـتـ أـنــ فـيـ هـذـاـ بـحـثــ كـمـ فيـ غـيـرـهـ خـلـافـ بـيـنـ الـعـلـمـاءـ لـمـ يـكـنـ كـمـ صـوـرـهـ الـمـعـاصـرـوـنـ،ـ وـوـصـلـتـ فـيـ نـهـاـيـهـ إـلـىـ عـدـدـ مـنـ النـتـائـجــ هـيـ:

ـ١ـ عـرـفـ مـصـطـلـحـ التـناـزعـ أوـ الإـعـمـالـ فـيـ فـتـرـةـ لـاحـقـةـ مـنـ التـأـلـيفـ الـنـحـوـيـ بـعـدـ أـنـ كـانـ فـيـ ثـاـيـاـ كـتـبـ الـأـقـدـمـيـنـ مـثـلـ كـتـابـ سـبـيوـيـهـ وـالـمـقـتـضـيـ للـمـبـرـدـ وـغـيـرـهـماـ،ـ وـكـانـ يـقـعـ فـيـ آخـرـ درـسـ المـفـعـولـ بـهـ،ـ وـمـنـ هـنـاـ لـمـ يـذـكـرـ عـدـدـ مـنـ الـمـؤـلـفـيـنـ وـهـذـاـ غـرـيبـ!!ـ لـعـدـمـ اـهـتـمـامـهـ بـذـكـرـهـ،ـ أـمـ لـأـنـ لـاحـقـ بـحـثـ؟ـ؟ـ!

ـ٢ـ لـمـ يـكـنـ الـخـلـافـ كـبـيرـاـ فـيـ موـاـفـقـ النـحـاـةـ مـنـ بـحـثـ التـناـزعـ،ـ وـلـيـسـ الـبـحـثـ مـضـطـرـبـاـ وـمـعـقـداـ كـمـ وـصـفـهـ بـعـضـ الـمـعـاصـرـيـنـ،ـ لـذـاكـ خـالـفـتـ عـبـاسـ حـسـنـ وـمـنـ سـارـ بـعـدهـ،ـ وـلـمـ أـجـدـ فـيـ بـحـثـ التـناـزعـ ذـاكـ اـضـطـرـابـ وـالـتـعـقـيدـ الـلـذـيـنـ فـيـ غـيـرـ التـناـزعـ،ـ فـلـيـسـ فـيـهـ مـنـ آرـاءـ وـمـذـاهـبـ تـتـعـارـضـ كـثـيرـاـ أوـ لـاـ سـيـلـ إـلـىـ التـوـقـيقـ بـيـنـهـاـ،ـ بـلـ عـلـىـ الـعـكـسـ مـنـ ذـلـكــ وـهـذـاـ كـتـابـ الـإـنـصـافـ فـيـ مـسـائـلـ الـخـلـافـ يـعـجـ بـمـسـائـلـ الـخـلـافـ الصـغـيرـةـ وـالـكـبـيرـةـ وـأـرـىـ أـنـ مـاـ فـيـهـ مـنـ اـضـطـرـابـ قـلـيلـ قـلـيلـ إـذـاـ مـاـ قـوـرـنـ بـغـيـرـهـ مـنـ الـأـبـحـاثـ.

^(ـ١ـ)ـ الأـغـانـيـ ٢١/٢٥ـ وـبـرـوـيـ:ـ كـمـلـاـ تـغـلـيـ.

^(ـ٢ـ)ـ دـيـوانـهـ ٢٥٣ـ.

٣- يمكننا تلخيص الآراء والتوفيق بينها، ونصل إلى دقة الأحكام والسبب أن الكوفيين والبصريين اتفقوا على المبادئ في البحث، وأن الشواهد الشعرية والقرآنية قليلة يمكننا القياس عليها ولا داعي للتلف.

٤- إن التلف في صناعة بعض الجمل والأساليب هو الذي دفع المحدثين إلى القول بالاضطراب، وقد ظهر هذا التلف في باب "ظن" كقولهم: "أعلمت وأعلمني إيه إيه زيداً عمراً خير الناس" فأيُّ منا يستطيع أن يتلف فعل هذا، ولكن أيُّ منا لا يستطيع أن يجد هذا في الشعر أو القرآن، كما ظهر التلف في الأمثلة التي فيها ضمائر متصلة أو مستترة.

٥- هذا يدفعنا إلى إعادة نظر في عدد من الأبحاث من خلال قرائتها قراءة جديدة أو معاصرة ويعاد تبويبها من جديد، وقد ظهر لي هذا في بحث التنازع لأسباب عدة، أهمُّها أن بحث التنازع لم يطرق عند جميع القدماء، وهو عُرف في كتاب سيبويه وإن لم يكن معروفاً بتسمية المصطلح "التنازع". وأشار هنا إلى أنني لم أقف عند كل من كتب لأن هذا بحث لا رسالة جامعية ولأن سوها الأهم - الكتب التي جاءت في عصور متأخرة كانت تكراراً لما تقدم لأن حدود البحث وشواهده وأمثلته محصورة.

هذا عدا بعض الأحكام التي تفرد بها بعضهم مثل ابن مالك في شرح التسهيل، وقد لاحظت أن السيوطي كما عادته - جمع لنا آراء القدماء ولخصها في كتابه الهمع. وثاني هذه الأسباب أن طريقة عرض الكتاب اختلفت، ووجدت أن البحث يتنااسب وحجم الكتاب اختصاراً أو إطالة، وكذا من حيث الشواهد وعرضها والتلف في بعض جوانبه لا الاضطراب سواء عند القدماء أو المعاصرین وكانتأتوقع أن يأتي هذا البحث سهل التناول عند المعاصرين لكنهم وصفوه بالاضطراب وما كان هكذا، وهذا لا يسهل النحو ولا يجده ولا يساعد القارئ على فهمه ولا سيما الطالب!!.

٦- يختصر بحث التنازع كما بدا لي - بما يلي:

آ- إن العمل للأقرب إذا كانت القاعدة واضحة بلا خلاف وهذا يؤيد رأي البصريين، بل إن معظم الشواهد ترجح هذا.

ب- أن لا خلاف بين الكوفيين والبصريين في إعمال عامل وتجويز الآخر، أما الخلاف فكان في الأمثلة التي تُلْفَ فيها، والتي يمكننا بشجاعة أو جرأة - حذفها أو تخفيتها، فيحذف جزء من البحث، ويُخفى ويُسْهَل إذا ما أردنا تقديمها للقارئ ولا سيما الطالب أما المختص فيستطيع فهمه وإدراكه كيف كان.

ج- أنه يجوز توالي ثلاثة عوامل لكن القدماء لم يقفوا على هذا الجانب حتى ابن مالك في شرح التسهيل.

د- جواز التنازع في التعجب وإن كان فيه خلاف.

٧- من هنا وجدتني أضيف إلى بحث التنازع أشياء وجدتها صالحة لكنها غير مثبتة عند الأقدمين وهي:

آ- أن النواسخ أفعال، والأفعال عوامل فما المانع من كونها عوامل تنازع اسمًا واحدًا، وقد أثبتت شواهد على هذا من الشعر المحتج وقعت عليها في خلال قراءة الشعر مصادقة.

ب- أن الحروف المشبهة بالفعل تعمل فعل الفعل فهي إذن عاملة، مثلها مثل اسم الفاعل واسم المفعول للذين عملاً لشبيهها الفعل، والحرروف المشبهة بالفعل تسمى مشبهة فما المانع من عملها في التنازع؟! ولم تقرأ عند الأقدمين الحجة في عدم عملها وهم الذين منعوا عملها في هذا البحث!!.

ج- أن المصدر المؤول (من آن واسمها وخبرها) الذي يسدّ مفعولي علم هو نفسه يمكن أن يسدّ مسدّ الاسم والخبر للحرف المشبه بالفعل العامل الآخر، مثل:

ليت أن الطاعنين بذى الغضا
أقاموا...

د- أن الفعلين المضارعين العاملين يتنازعان فعلاً مضارعاً مجزوماً لأنه وقع جواباً للطلب، وهذا لم يُلحظ في كتب الأقدمين، وأثبتت شاهداً على هذا.

٨- قسمت البحث قسمين كبيرين، وزوّدت القسمين في عناوين فرعية وجدت أنها تساعد في فهم هذا الدرس، بل هي ضرورية، فجزأت البحث عسى أن يُفهم وعسى أن يجد فيه القارئ الفائدة، أو أن يجد فيه جديداً مضافاً، وهذا هو السبب الأساسي في كتابة البحث، والله من وراء القصد.

ثبات المصادر والمراجع

- ٦- خزانة الأدب البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر ط/١٩٦١.
- ٧- الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، د. حورج عبد المسيح وأ. هاني تابري، مكتبة لبنان ط/١٩٩٠.
- ٨- ديوان إبراهيم بن هرمة، تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٩.
- ٩- ديوان أمرى القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ط/٣ ١٩٧٩.
- ١٠- ديوان تأبٍ شرًا = شعر تأبٍ شرًا، تحقيق سليمان القرغولي وجبار جاسم، النجف ١٩٧٣.

- ١- الأصماعيات: تحقيق احمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ط/٣ ١٩٦٤.
- ٢- الأغانى: أبو الفرج الأصفهانى، تحقيق عبد الستار فراج، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦٠.
- ٣- أمالى الزجاجى، تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة ١٣٨٢ هـ.
- ٤- الإنصال فى مسائل الخلاف لابن الأثيرى، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية مصر ١٩٦١.
- ٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، دار الجليل، بيروت ١٩٧٩/٥

التراث العربي

د.

شوفي

المعربي

- ٢٦- دشوفي ضيف، دار المعارف بمصر ط٣.
- ٢٧- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المخthon، دار هجر ط١/١٩٩٠.
- ٢٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر ١٩٣٥.
- ٢٩- شرح كافية ابن الحاجب للرضي الأسترابادي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، ١٩٤٢.
- ٣٠- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق ط١/١٩٤٢.
- ٣١- شعر الخوارج، جمع د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٤.
- ٣٢- شعراء أمميين، تحقيق نوري حمودي القبسي، بغداد ١٩٤٢-١٩٧٦.
- ٣٣- الكتاب لسيبوه، تحقيق عبد السلام هارون.
- ٣٤- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ط٥/١٩٧٩.
- ٣٥- المفضليات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ط٥/١٩٧٦.
- ٣٦- المقتصب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٩٦٣.
- ٣٧- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف مصر بلا تاريخ.
- ٣٨- تهایة الأرب للنویري، دار الكتب المصرية، طبعة مصورة.
- ٣٩- هم مع الهمام للسيوطى، صححه محمد بدر الدين النعسانى، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٢٧هـ.
- ٤٠- الوحشيات لأبي تمام، تحقيق عبد العزيز الميموني، دار المعارف بمصر ١٩٧٣.
- ١١- ديوان جرير شرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمن محمد أمين طه، دار المعارف بمصر ١٩٧٩.
- ١٢- ديوان جميل بشينة، جمع وتحقيق د. حسين نصار، دار مصر للطاعة ط٢/١٩٧٦.
- ١٣- ديوان ابن الدمينة، تحقيق أ. أحمد راتب النفاخ، دار العروبة بالقاهرة ١٣٧٩هـ.
- ١٤- ديوان ذي الرمة، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٣ ط٣.
- ١٥- ديوان ربعة الرقي = شعر ربعة الرقي، صنعة زكي العانى، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٤٠.
- ١٦- ديوان طفيل الغنوبي، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٦١.
- ١٧- ديوان العباس بن مرداس، جمعه وحققه د. يحيى الجبورى، دار الجمهورية، بغداد ١٩٦٨.
- ١٨- ديوان عمر بن أبي ربعة = شرح ديوان...، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد، دار الأندرس بيروت.
- ١٩- ديوان عنترة العبسي، تحقيق محمد سعيد مولوى، المكتب الإسلامي بدمشق ١٩٧٠.
- ٢٠- ديوان الفرزدق = شرح ديوان الفرزدق، عبد الله الصاوي ط١/١٩٣٦.
- ٢١- ديوان ابن الخطيم، تحقيق د. ناصر الدين الأسد، دار العروبة، مصر ط١/١٩٦٢.
- ٢٢- ديوان قيس بن ذريح. جمعة حسين نصار - دار العروبة، مصر ١٩٦٧.
- ٢٣- ديوان كعب بن زهير، طبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠.
- ٢٤- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، دمشق ١٩٤٠.
- ٢٥- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٧.
- ٢٦- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق